

Distr.: General
2 August 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

تقرير الأمين العام

موجز

إن الجوع في العالم أخذ في الازدياد بعد عدة سنوات من التراجع. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنشيط القطاع الزراعي، وتعزيز التنمية الريفية، وتمكين الفئات المستبعدة تقليدياً، ولا سيما صغار المزارعين وصغار المنتجين في المنظومات الغذائية المحلية. والتغذية أيضاً عنصر أساسي ضمن هذه الجهود. ويسلّط هذا التقرير الضوء على أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة بصفقتها وسيلة لمواجهة التحديات الرئيسية وتسريع التقدم المحرز، ويجدد وسائل التنفيذ الرئيسية للقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.



أولاً - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٨/٧٢ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وأهابت بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تضمن، في حدود ولاية وموارد كل منها، عدم تخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ القرار.

٢ - ويقدم هذا التقرير معلومات واستكمالات سنوية للمعلومات عن الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، تمثيلاً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، ويتضمن مساهمات مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وفريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة الدائمة للتغذية، وحركة تعزيز التغذية؛ ويستند التقرير كذلك إلى مدخلات قُدمت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومصادر أخرى، من بينها أمانة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً - لمحة عامة

٣ - بعد تراجع الجوع العالمي لفترة طويلة، يبدو أنه آخذ في الارتفاع من جديد. وفي التقرير المعنون *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٧* الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، قُدِّر أن انتشار نقص التغذية - المقابل لمؤشر أهداف التنمية المستدامة ٢-١-١ - قد ازداد ليبلغ ١١ في المائة عام ٢٠١٦، بعد أن كان ١٠,٦ في المائة عام ٢٠١٥. ويمثل هذا زيادةً في عدد الأشخاص الذين كانوا يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٦، حتى بلغ ٨١٥ مليون شخص بعد أن كان عددهم ٧٧٧ مليوناً في عام ٢٠١٥، إلا أنه لا يزال أدنى من عددهم في عام ٢٠٠٠ والذي كان ٩٠٠ مليون شخص. وتشير الاتجاهات إلى أن انعدام الأمن الغذائي الحاد يؤثر بصورة غير متناسبة في المناطق الريفية، حيث يؤثر الفقر بشدة في السكان، ولا سيما المرأة الريفية التي هي الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي ومن الفقر على حد سواء في جميع المناطق. وتعتمد سبل عيشهم بشكل رئيسي على الزراعة، حيث يوفر صغار المزارعين الغالبية العظمى من الأغذية التي تستهلكها المجتمعات الريفية المحلية وفقراء المدن.

٤ - ويمكن للكوارث والآثار الناجمة عن تغير المناخ أن تؤثر بشدة في الفئات الضعيفة من السكان. ولذلك، فإن لتعزيز قدرة المجتمعات الريفية على الصمود وتعزيز الحفاظ على الموارد والنظم الإيكولوجية واستعادتها أهمية كبيرة في ضمان رفاه الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما في المناطق الريفية وفي البلدان التي تشهد حالات نزاع أو حالات طوارئ. ووفقاً لتقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٧*، عانى ما يقدر بنحو ٦٨٩ مليون شخص في العالم (٩,٣ في المائة من سكان العالم) من انعدام أمن غذائي حاد، وفقاً للمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، وهو الأداة المستخدمة في إعداد

مؤشر هدف التنمية المستدامة ٢-١-٢. وأعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد هي في أفريقيا، حيث يطال أكثر من ربع السكان - أي أربعة أضعاف المستويات الموجودة في أي منطقة أخرى.

٥ - ويقدر التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام ٢٠١٨^(١) أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بلغ حد الأزمة ارتفع في ٢٠١٧ من ١٠٨ ملايين شخص في ٤٨ بلداً إلى ١٢٤ مليون شخص في ٥١ بلداً. وواجهت الفئات السكانية الضعيفة خطر المجاعة في أربعة بلدان هي شمال شرق نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن. وعانى حوالي ٣٠ مليون شخص في هذه البلدان الأربعة وحدها حالة جوع حاد نجمت إلى حد كبير عن النزاعات وتفاقت بسبب أحداث متصلة بالمناخ. وحشدت دوائر العمل الإنساني العالمية حوالي مليار دولار لاحتواء المجاعة في جنوب السودان وتجنبها في البلدان الثلاثة الأخرى. وتم الوصول إلى زهاء ١٥ مليون شخص في البلدان الأربعة، وقُدِّم لهم مزيج من الدعم النقدي والدعم الطارئ لسبل كسب العيش. وبعتماد نحو ٨٠ في المائة من السكان المتضررين في البلدان الأربعة على الزراعة، فقد كان الدعم المقدم لحماية سبل العيش وزيادة إنتاج الأغذية محلياً وحماية التغذية وتعزيزها وإنقاذ الأرواح أمراً أساسياً. ورغم الاستجابة الإنسانية الهائلة، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام أمن غذائي بلغ حد الأزمة في البلدان الأربعة على مدار العام بمقدار خمسة ملايين شخص، مما يدل على أن المساعدات الإنسانية الضرورية لتفادي المجاعة وإنقاذ الأرواح لا تكفي وحدها للتصدي للأسباب الجذرية للجوع والمجاعة.

٦ - وليس من الواضح بعد ما إذا كان هذا الارتفاع الأخير في أعداد المجاع يُنبئ بداية اتجاه تصاعدي أو ما إذا كان يعكس انحرافاً حاداً ومؤقتاً. ولكنه من الواضح أن التباطؤ الاقتصادي، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، والنزاعات المسلحة، والجفاف وكوارث الطقس الأخرى المرتبطة بتغير المناخ هي من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في انتكاس التقدم الطويل الأمد الذي أُحرز في مكافحة الجوع العالمي، الأمر الذي يقلص احتمالات القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠.

٧ - ويتجلى سوء التغذية في أشكال مختلفة، حيث أن لسوء التغذية لدى الأطفال عواقب خطيرة وطويلة الأجل على سكان العالم. وفي حين تنخفض معدلات التقرُّم في كل المناطق تقريباً، إلا أنه لا يزال يصيب خمس الأطفال دون الخامسة من العمر، ثلاثة أرباعهم في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولم يُلاحظ أي انخفاض جوهري في الهزال في حين أن البدانة تزايدت، وغالباً ما تتراقب مع نقص التغذية وغيره من أشكال سوء التغذية. وفي الوقت الحالي، يصنف نحو ١,٣ مليار شخص على أنهم يعانون من زيادة الوزن و ٦٠٠ مليون شخص يعانون من السمنة. ومن المتوقع أن تتضاعف هذه الأرقام بحلول عام ٢٠٣٠. وترتبط زيادة الوزن والسمنة بالأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي مثل السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والأوعية الدموية وأنواع عديدة من السرطان.

٨ - وتوجد أكثرية العوامل الدافعة لزيادة الوزن والسمنة في الأنظمة الغذائية غير الصحية التي غالباً ما تكون نتيجة المنظومات الغذائية القائمة والبيئات الغذائية - أي السياق المادي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي - الثقافي الذي يتفاعل فيه المستهلكون مع المنظومة الغذائية - مما قد يحد من القوة الشرائية للمستهلكين أو من توافر الغذاء، ويؤثر بالتالي على اختياراتهم الغذائية. وتجتمع عوامل التوسع الحضري السريع وإطالة سلاسل قيمة المنتجات الغذائية وتغيّر أنماط الحياة وارتفاع الدخل ليسفر عنها مرحلة انتقالية في النظام الغذائي سمته الاعتماد المتزايد على الأغذية المجهزة التي تحتوي على نسبة عالية من الدهون والسكر والملح والمواد الغذائية والغنية بالعناصر الغذائية بنسب تتجاوز الاحتياجات اليومية،

(١) شبكة معلومات الأمن الغذائي (٢٠١٨).

ولا سيما الألبان والبروتينات الحيوانية.

٩ - وتعتبر سلامة الأغذية وتأثير الممارسات غير المستدامة في المنظومات الغذائية على صحة الإنسان والحيوان من الأمور المثيرة للقلق الشديد. ففي جميع أنحاء العالم، يصاب واحد من كل عشرة أشخاص بالمرض ويموت ٤٢٠.٠٠٠ شخص كل عام بسبب الطعام الملوث، ثلثهم من الأطفال دون سن الخامسة من العمر^(٢). ويثقل العبء بشكل خاص في نفس المناطق المتأثرة بالفقر المدقع والجوع. وقد ازدادت المخاطر الناجمة عن المنظومات الغذائية على الصحة البشرية والحيوانية بسبب الاستخدام المفرط أو سوء استخدام مبيدات الآفات والمواد الكيميائية الأخرى في إنتاج المحاصيل والعلف، وسوء استخدام الأدوية البيطرية مثل المضادات الحيوية في الإنتاج الحيواني، بما في ذلك في تربية الماشية والأحياء المائية، وزيادة تركّز العمليات الزراعية، وازدياد التجارة في الأغذية والأعلاف النباتية منها والحيوانية التي أدت إلى إطالة سلاسل الأغذية والأعلاف. وتشمل هذه المخاطر ظهور مقاومة مضادات الميكروبات وانتشارها والانتشار السريع لحالات تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية على الصعيد الدولي. وتشمل المخاطر الملحة الأخرى المشاكل المتزايدة أو المستمرة الناجمة عن التوكسينات الفطرية والتوكسينات البيولوجية البحرية والأمراض الحيوانية المنشأ. ويؤثر تغير المناخ أيضا في سلامة الأغذية عبر مسارات أخرى عديدة.

١٠ - ويؤثر استنفاد التنوع البيولوجي بشدة في الأمن الغذائي. إذ يمكن للتنوع البيولوجي أن يؤدي دورا رئيسيا في ضمان الأمن الغذائي والتغذوي واستدامة المنظومات الغذائية والنظم الزراعية وقدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية على الصمود، فضلا عن زيادة الفوائد عبر أبعاد التنمية المستدامة الأخرى.

١١ - ويوقّر حفظ التنوع الجيني للنباتات الأساس اللازم لتكثيف المحاصيل مع التغيرات المستقبلية في الظروف البيئية أو في الطلب على المنتجات والخدمات. وفي نهاية عام ٢٠١٧، بلغت المخزونات العالمية للبذور والمواد الجينية النباتية الأخرى المحفوظة في ٩٠ بلدا و ١٦ مركزا إقليميا ودوليا ما مجموعه ٤,٨٩ مليون عينة، مما يمثل زيادة قدرها ١ في المائة مقارنة بالعام السابق. وقد لوحظت زيادة في الجبلة الوراثية المحفوظة للأجلين المتوسط والطويل في ٣١ بلدا. ومع ذلك، أُحرز تقدم متواضع بشكل عام في ضمان تنوع المحاصيل. وزاد عدد البلدان المبلغة بموجب المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بنسبة ٩,٧ في المائة، مما يعكس وعيا أفضل بأهمية حفظ المخزونات خارج موقعها الطبيعي ورصدها.

١٢ - وللتنوع الجيني في أنواع الماشية الأهمية نفسها للحفاظ عليها في مختلف السياقات، وللحد من المخاطر على صحة الإنسان والحيوان، ولتوفير طائفة واسعة من المنتجات والخدمات (الغذاء والألياف، والسماذ، وما إلى ذلك). ويوقّر حفظ التنوع الجيني أيضا الأساس اللازم لتكثيف الثروة الحيوانية مع التغيرات المستقبلية في الظروف البيئية أو في الطلب على المنتجات والخدمات. ولكن في جميع أنحاء العالم، تُصنّف ٦٧ في المائة من السلالات المحلية (أي السلالات الموجودة في بلد واحد فقط) على أن حالة المخاطر المحدقة بها غير معروفة، مما يعني عدم توفر بيانات أساسية عن أعداد السلالات. ومن بين السلالات المحلية التي يمكن تقييم حالة المخاطر المحدقة بها، فإن ٢٦ في المائة منها معرض للخطر و ٧ في المائة منها غير معرض للخطر.

(٢) WHO Estimates of the Global Burden of Foodborne Diseases (Geneva, WHO, 2015)

١٣ - ولا يزال المزارعون الأسريون من أصحاب الحيازات الصغيرة يتأثرون بشكل غير متناسب من انعدام الأمن الغذائي ومن عدم تكافؤ فرصهم في الحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى. فعلى الصعيد العالمي، هناك ٥٧٠ مليون مزرعة أسرية، وتقل مساحة غالبيتها العظمى عن هكتارين. وهي تنتج أكثر من ٧٠ في المائة من الغذاء وهي مصدر جميع الأغذية التي تستهلكها المجتمعات الريفية والفقراء في المناطق الحضرية تقريبا، إلا أنها لا تستخدم إلا قرابة ٣٠ في المائة من الأراضي الزراعية المتاحة، التي غالبا ما تكون أقل خصوبة، في حين تستخدم المزارع التي تزيد مساحتها عن ٥٠ هكتارا ثلثي الأراضي الصالحة للزراعة^(٣). ولا يزال الفقر المدقع يتركز في المناطق الريفية وبعد أحد العوامل الرئيسية للحوار؛ ويعيش أكثر من ثلاثة أرباع أشد السكان فقرا في المناطق الريفية، حيث تشكل المزارع الصغيرة سبل كسب العيش لمعظم أفراد هذه الفئة، إلى حد ما على الأقل. ويؤدي نقص الاستثمارات وغياب السياسات التمكينية أصحاب الحيازات الصغيرة عرضة للصدمات، ومن بينها آثار الأحداث المتعلقة بالطقس وتغير المناخ والنزاعات ويسهم في استمرار انعدام قدرة المنظومات الغذائية المحلية وسبل معيشة صغار المزارعين على الصمود.

ثالثا - التعجيل بإحراز تقدم وسد الثغرات والتغلب على التحديات من خلال تناول أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة

١٤ - يمثل القضاء على الفقر والجوع بجميع أبعادهما أولوية عليا من أولويات أهداف التنمية المستدامة. ويعيش اليوم حوالي ٧٦٧ مليون شخص تحت خط الفقر المدقع^(٤). ويعيش حوالي ٨٠ في المائة من أشد السكان فقرا في المناطق الريفية ويعتمد معظمهم على الزراعة - المحاصيل ومصايد الأسماك والماشية والموارد الحرجية - لكسب رزقهم، بيد أن مستويات الإنتاج والدخل غالبا ما تكون غير كافية للحد من الفقر أو الجوع. ويتطلب القضاء على الفقر زيادة في دخل سكان الأرياف وزيادة في الإنتاجية على نحو مستدام من أجل تحويل سبل العيش الريفية. ويمكن للتنمية الزراعية الشاملة والمستدامة والمنظومات الغذائية أن تقوم بدور بالغ الأهمية في هذا المجال ويجب عليها أن تقوم به.

١٥ - ومن الأهمية بمكان التأكد من تحديد المقايضات بين غايات الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة ومختلف أبعاد الاستدامة التي تؤثر في الأمن الغذائي. ويمثل التنافس على استخدام الموارد، بما في ذلك الأراضي والمياه، تحديات لتحقيق التوازن بين الاحتياجات لزيادة الإنتاج من أجل تلبية الطلب المتزايد على الغذاء مع كفاءة الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وذلك من أجل تحقيق التوازن بين القدرة على تحمل تكاليف الأغذية المتاحة وجودتها. وهذه تحديات من بين التحديات الناشئة التي تعترض تنفيذ السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة في سياق أهداف التنمية المستدامة.

(٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - حالة الأغذية والزراعة في العالم لعام ٢٠١٤: الابتكار في الزراعة الأسرية (٢٠١٤)، Samberg and others, 2016, "Subnational distribution of average farm size and smallholder contributions to global food production", *Environmental Research Letters*, vol. 11, No. 12 (November 2016).

متاح على الرابط التالي: <http://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/11/12/124010/meta>.

(٤) World Bank, *Taking on Inequality, Poverty and Shared Prosperity* (Washington, D.C., 2016).

١٦ - وكذلك يرتبط تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالأبعاد الرئيسية الأخرى للتنمية المستدامة، وبخاصة الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. وتقر خطة عام ٢٠٣٠ بأن القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والتغذية، والصحة، والزراعة، والمياه، والطاقة، وتغيّر المناخ، والإدارة المستدامة، واستخدام الموارد الأرضية والبحرية والنظم الإيكولوجية يجب أن تعالج بطريقة شاملة، باستخدام نهج التفكير في النظم والنهج المتكاملة. ويكتسي تطوير منظومات غذائية مستدامة وقادرة على الصمود، والتنمية العمرانية المتكاملة وروابط أقوى بين المناطق الريفية والحضرية أهمية قصوى لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

١٧ - ومع ازدياد تحضر سكان العالم، يتزايد تركز الطلب على الغذاء والموارد الطبيعية في المناطق الحضرية. وتضطلع المناطق الريفية وضواحي المدن، من خلال الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة، بدور هام في تلبية هذا الطلب المتزايد. وأقرت الخطة الحضرية الجديدة بأهمية الروابط الحضرية - الريفية وبدور الأغذية والزراعة، فربطت الهدفين ٢ و ١١ من أهداف التنمية المستدامة بأهداف أخرى أيضاً. وتؤدي الطريقة السريعة والعشوائية التي تتوسّع من خلالها البلدات والمدن إلى بروز تحديات من قبيل تزايد أوجه عدم المساواة الاجتماعية، التي ستؤدي إلى ارتفاع الأعداد المطلقة للفقراء والجياع في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية. وتؤثر أوجه عدم المساواة بشكل خاص في الجهات الفاعلة الصغيرة الحجم العاملة في الزراعة والمنظومات الغذائية، على الأقل جزئياً بسبب الموقع الريفي للعديد من هذه الأنشطة في ظل التفاوتات المستمرة بين المناطق الريفية والحضرية والافتقار إلى روابط ريفية - حضرية فعالة.

١٨ - وفي العديد من السياقات الريفية، فإن الأنماط السائدة للحقوق في الأراضي، وتحديد عدم الاعتراف بحقوق أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء منهم، وعدم حماية هذه الحقوق، توضح السبب في تعرّض بعض الناس للجوع أكثر من غيرهم، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية التي غالباً ما لا تُحترم مطالباتهم المتعلقة بالأراضي و/أو ليست مكرّسة في القواعد/الأعراف أو القوانين. وهذه المسألة المحورية في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، تشمل الأهداف المتعلقة بنوع الجنس والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وبالحد من انعدام المساواة، والحياة في البر والنظم الإيكولوجية والشراكات. ولذلك، فإن تعزيز الحقوق في الأراضي لصغار المزارعين يشكل أولوية، ولا سيما من أجل دعم المنظومات الغذائية المحلية، والحفاظ على التنوع الغذائي والبيولوجي الزراعي والحفاظ على الفوائد الغذائية المرتبطة بالنظم الغذائية التقليدية.

١٩ - ومن الأرجح أن المنتجات يتأثرن أكثر من غيرهن من جراء عدم إعمال حقوقهن - وخصوصاً الحقوق في الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية والخدمات، والعمل اللائق، والمشاركة في العمليات السياسية على جميع المستويات. ويمثّل ذلك فرصة ضائعة، حيث تبيّن الأدلة أنه عندما تتوفر الظروف المؤاتية، تكون هذه العناصر الفاعلة عوامل تغيير رئيسية في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمولد للوظائف.

٢٠ - ويمكن لنهج الزراعة الإيكولوجية أن تدعم حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للمياه مع الحد من الاعتماد على المواد الكيميائية الزراعية، وهو أمر ضروري لتحويل المنظومات الغذائية مع الحفاظ على البيئة وحماية الصحة البشرية والتغذية. ولقد وضع أكثر من ٣٠ بلداً بالفعل سياسات عامة تدعم الزراعة الإيكولوجية، وتشجّع اعتماد النهج القطاعية المتكاملة على الصعيد الوطني. وتساعد هذه السياسات في توسيع نطاق اعتماد ممارسات الزراعة الإيكولوجية. وكثيراً ما تشمل سياسات الزراعة

الإيكولوجية على آليات للتعاون بين الوزارات لدعم النهج المتكاملة والترتيبات الإدارية المبتكرة تُشرك المزارعين الأسريين وغيرهم من الجهات الفاعلة في المنظومة الغذائية في المداوالت المتعلقة بالسياسات والنهج العمرانية دعماً لإيجاد حلول متكاملة وملائمة للسياق. وعن طريق الاستفادة المثلى من أوجه التآزر البيولوجية التي تدمج المحاصيل والأشجار والماشية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، يعزز المزارعون الذين يستخدمون ممارسات الزراعة الإيكولوجية الوظائف الإيكولوجية، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد والقدرة على الصمود من خلال إدارة خدمات النظام الإيكولوجي التي كثيراً ما تحشد باستخدام آليات حفظ على نطاق البيئة الطبيعية.

٢١ - وتؤثر الكوارث في جميع أبعاد الأمن الغذائي، بما في ذلك الإمكانيات الاقتصادية والمادية للحصول الغذاء، وتوافر الإمدادات والتغذية واستقرارهما. وتتفاقم الخسائر الناجمة عن الكوارث في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية الفقيرة وينجم عنها آثار طويلة الأجل على الأمن الغذائي والصحة والتعليم وغيرها من الأبعاد الحاسمة للرفاه الإنساني. ويشكل تغير المناخ عاملاً مضاعفاً للتهديدات القائمة التي تهدد بالأمن الغذائي والتغذية. فهو يجعل الظواهر الجوية القصوى أكثر تواتراً وشدة، ويؤدي إلى ندرة الأراضي الصالحة للزراعة وشحة المياه ويصبح الوصول إليها أكثر مشقة ويصير تحقيق زيادات في الإنتاجية الزراعية أمراً عسير المنال. وينطوي هذا على احتمالات تعجيل وتيرة التوسع الحضري واشتداد النزاعات على موارد تزداد ندرة، ومن المرجح أن يؤدي ذلك أيضاً إلى أزمات إنسانية وموجات هجرة وتشرّد جديدة.

٢٢ - وسيؤثر تغير المناخ تأثيراً غير متناسب في أشد الناس ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال وفي سبل عيشهم - مما سيعرض مئات الملايين من الناس للخطر في نهاية المطاف. وبحلول عام ٢٠٥٠، قد يزداد احتمال تعرّض الأطفال للجوع وسوء التغذية بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة بسبب تغير المناخ. ويجب أن يقرن التركيز على زيادة إنتاج الغذاء بالقدر نفسه من التركيز على حماية الأرواح وسبل كسب العيش وعلى ضمان حصول أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً على ما يكفي من الغذاء والتغذية. ويجب على البلدان الانتقال من إدارة الكوارث إلى إدارة المخاطر، بغية مساعدة الشعوب والمجتمعات المحلية في بناء قدرتها على الصمود. وفي حين تنفذ عمليات الاستجابة الإنسانية للأزمات الأرواح وتحمي سبل كسب العيش، كثيراً ما تظلّ مواطن الضعف الكامنة - مثل ارتفاع مستويات التعرض لمخاطر الكوارث واللامساواة بين الجنسين - قائمة. ويتطلب التصدي لها إجراءات شاملة ومتعددة السنوات ومتعددة الشركاء، تقودها الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية.

٢٣ - ومصايد الأسماك معرضة بشدة لآثار التدهور البيئي وتغير المناخ والصيد المفرط. ولا يحدّ الإفراط في الصيد من إنتاج الأغذية فحسب، بل يعرقل عمل النظم الإيكولوجية ويضرب بالتنوع البيولوجي، مما يخلف آثاراً سلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وبغية تحقيق التنمية المستدامة للمصايد، لا بد من المحافظة على الأرصد السميكية عند مستويات مستدامة بيولوجياً، عند مستوى الوفرة الذي يتيح إنتاج أقصى عائد مستدام ممكن أو فوقه. ووفقاً لتحليل الأرصد السميكية البحرية التي جرى تقييمها والذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة فقد انخفض جزء الأرصد العالمية الذي يقع ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً من ٩٠ في المائة عام ١٩٧٤ إلى ٦٨,٦ في المائة عام ٢٠١٣، وتتطلب معالجة هذا الأمر استراتيجية قوية وإدارة صارمة لإعادة المخزون المتضرر من الصيد المفرط.

٢٤ - ويؤثر الإجهاد المائي في البلدان في جميع القارات. فهو لا يعيق استدامة الموارد الطبيعية فحسب، بل يعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا، مما يضرّ بشكل غير متناسب بأشد الناس حرمانا. وتعتبر منطقتا غرب آسيا وشمال أفريقيا، وكذلك وسط آسيا وجنوب شرق آسيا مناطق تعاني من الإجهاد المائي بنسبة تزيد على ٦٠ في المائة، مما يعني أنها تواجه إجهادا مائيا حادًا خلال أجزاء من العام على الأقل. والإجهاد المائي في معظم المناطق الأخرى أقل من ذلك الحد، وتظلّ نسبة الإجهاد المائي في أكثرية المناطق دون نسبة ٢٥ في المائة من الإجهاد المائي الأولي.

٢٥ - ويكتسب التنوع البيولوجي الزراعي - أي تنوع النباتات والحيوانات والكائنات الحية الأخرى المستخدمة في الغذاء، المزرعة والبرية على حد سواء - أهمية بالغة في التصدي لسوء التغذية العالمي وهو أساس النظام الغذائي الصحي والمغذي والمستدام. وضروري للنظم الغذائية الغنية بالمغذيات. ويسهم في تحقيق توازن النظم الإيكولوجية العامة وحسن عملها وفي حسن الاستفادة منها وهو حاسم الأهمية لضمان قدرة نظم الإنتاج الزراعي الصمود والتكيف مع تغير المناخ. ومنشأ التنوع البيولوجي هو الشعوب الأصلية والرعاة وسكان الغابات والصيادين وصغار المزارعين الذين ينتجون معظم الأغذية في العالم والذين يديرون التنوع البيولوجي ويرعون.

٢٦ - وأثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، سلّم الإعلان الوزاري الذي اعتمده الدول الأعضاء بأن نجاح الغايات المتصلة بالتنوع البيولوجي يعتمد على إجراءات تتخذها جميع القطاعات، مثل الزراعة، والثروة الحيوانية، والحراجة، وصيد الأسماك، والسياحة، والتوسع الحضري، والصناعات التحويلية والصناعات التحضيرية، والصحة، والبنى التحتية، والتعدين، وتطوير الطاقة، ولا يمكن تحقيق ذلك دون تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في جميع هذه القطاعات، وإدراجها في الخطط الوطنية والاستراتيجيات المحلية.

٢٧ - وينبغي إيلاء تدهور الأراضي الأولية على الصعيد العالمي، خاصة وأن التقييمات العالمية لتدهور الأراضي تشير إلى تفاقم الوضع في العديد من المناطق. فقرابة خمس مساحة اليابسة التي تغطيها نباتات أظهر انخفاضاً مستمرا في الإنتاجية من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١٣. وفي بعض الحالات بلغ تدهور الأراضي في مراحله المتقدمة حد التصحر في المناطق الجافة، ولا سيما في المروج الطبيعية ومراعي الماشية. وتتعرض خدمات النظم الإيكولوجية التي تدعم إنتاج الأغذية للإجهاد، حيث تتراوح حالة ٣٣ في المائة من التربة بين التدهور المتوسط والشديد، وتتضرّر النظم الإيكولوجية للمياه العذبة من استخراج المياه لأغراض الزراعة والاستخدامات الأخرى ومن التلوث^(٥). وتقدّر مساحة الأراضي التي يمكن أن تستفيد من الإصلاح بنحو ملياري هكتار - أي ما يعادل ١٧ في المائة من جميع الأراضي المنتجة بيولوجيا. ويمكن أن يشكل تحقيق هدف تبييد أثر تدهور الأراضي (الهدف ١٥-٣) عاملا معجلا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى وأن يدعم مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب.

٢٨ - وتضر آثار تدهور الأراضي على الأمن الغذائي بفقراء الريف بصورة أساسية وتتركهم أكثر عرضة لآثار تغير المناخ، ومن المرجح أن تستمر هذه الآثار على مدى عدة أجيال. ويمكن أن يسهم الجوع في حدوث أعمال العنف من خلال تفاقم التوتر والمظالم. وقد سلّم مجلس الأمن في القرار ٢٤١٧

UNEP, *A Report of the Working Group on Food Systems of the International Resources Panel*, Food (٥) Systems and Natural Resources (2016).

(٢٠١٨) الذي اتخذ مؤخرًا، بضرورة كسر الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي، وكرّر تأكيد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، والتزامه في هذا الصدد بمعالجة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع المسلح، بما في ذلك المجاعة، في حالات النزاع المسلح.

رابعاً - العمل معاً: الالتزامات العالمية والإجراءات الإقليمية

٢٩ - تجري مواصلة مداوالات الهيئات العالمية والإقليمية مع خطة عام ٢٠٣٠ بصورة تدريجية، ومن شأن ذلك أن يعزز الاتساق والانسجام في القرارات المتعلقة بالسياسات وتنفيذ الأولويات المتفق عليها عالمياً وإقليمياً بما يتمشى مع غايات أهداف التنمية المستدامة، باستخدام مؤشرات الأهداف المتفق عليها عالمياً لقياس الأثر. وإضافة إلى ذلك، تعمل المبادرات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات العالمية منها والإقليمية على تحفيز الموارد وتعزيز التوافق في الآراء بين الفئات المعنية والتقليل إلى أدنى حد من المقايضات ومواصلة الجهود الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

٣٠ - وتمثل لجنة الأمن الغذائي العالمي نموذجاً فريداً ومبتكراً للشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعزيز اتساق السياسات والاتساق المؤسسي. ويقدم فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية تقارير مستقلة تستند إلى أدلة إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي، لإرشاد ودعم التقارب في السياسات. وتحدد المنشورات والتقارير^(٦) الصادرة عن الفريق الرفيع المستوى القضايا الحرجة والناشئة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية^(٧). وتقدّم التقارير، التي يتم النظر فيها معاً، تحليلاً شاملاً لأهمية الأمن الغذائي والتغذية في التنمية المستدامة، من خلال تناولها المسائل المعقدة ذات الصلة والمسائل الخلافية وأوجه عدم اليقين. وتقدّم تعاريف مشتركة وأدوات ومنهجيات ومسارات وتوصيات في مجال السياسة العامة من أجل تنظيم المناقشات السياسية. وهي تبين، من منظورات مختلفة، الأهمية البالغة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية للجميع، بوصفه شرط ضروري وتحدٍّ مشترك بين القطاعات لا يحقق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل خطة عام ٢٠٣٠ ككل. وثمة تذييل يتضمن موجزات وتوصيات التقارير الثلاثة عشر ويقدم معلومات محددة عن الأمن الغذائي والتغذية من منظورات مختلفة.

٣١ - ويقدم إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الطويلة الأمد الذي أقرته لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام ٢٠١٥ الإرشاد للحكومات وأصحاب المصلحة بشأن كيفية تحسين الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الطويلة الأمد مع التصدي لأسبابها الأساسية. ومن أجل إعادة بناء سبل كسب العيش وتعزيز قدرة السكان على الصمود، يدعو إطار العمل إلى وضع سياسات واتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز المنظومات الغذائية المحلية المستدامة. ويعزز إطار العمل هذا الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأسواق المرحة والمفيدة لأصحاب الحيازات الصغيرة ويدعو إلى توفير الحصول على الخدمات الأساسية ذات الصلة، مثل مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، على

(٦) لجنة الأمن الغذائي العالمي. فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/cfs/cfs-hlpe/reports/ar>

(٧) اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي، الفريق الرفيع المستوى من الخبراء، "المسائل الحاسمة والناشئة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، الطبعة الثانية (٢٠١٨)". متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/cfs/cfs-hlpe/critical-and-emerging-issues/ar/>

نحو شامل غير تمييزي ومستدام. ويدعو إلى احترام الحقوق القائمة للفئات السكانية المتضررة أو المعرضة للخطر واحترام قدراتها في الحصول على مواردها الطبيعية واستخدامها.

٣٢ - وتعزز المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني الحوكمة المسؤولة في مجال حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، في ما يتعلق بجميع أشكال الحيازة: العامة والخاصة والمشاعات وحيازات الشعوب الأصلية والحيازات العرفية وغير الرسمية. وفي حين تدعم هذه المبادئ التوجيهية الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع والفقير، إلا أنها تستهدف أيضا الإسهام في تحقيق سبل العيش المستدامة والاستقرار الاجتماعي والأمن السكاني والتنمية الريفية والحماية البيئية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وقد وضعت المبادئ التوجيهية لفائدة جميع الناس في جميع البلدان، ولا سيما الفئات الضعيفة والأشخاص المهمشين. وهي توفر إطارا يمكن للدول أن تستخدمه عند وضع الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات والبرامج والأنشطة وإفساح المجال للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين للحكم على ما إذا كانت الإجراءات المقترحة وإجراءات الآخرين تشكل ممارسات غير مقبولة.

٣٣ - وحركة تعزيز التغذية هي منتدى متعدد القطاعات لأصحاب المصلحة المتعددين لتنسيق الإجراءات المتصلة بالتغذية، وتضم حتى اليوم ٦٠ بلدا عضوا. وتشهد بعض البلدان الأعضاء في حركة تعزيز التغذية تراجعاً في انتشار سوء التغذية. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، أبلغت كل من إثيوبيا وبوركينا فاسو وموريتانيا وميانمار ونيجيريا عن انخفاض كبير في عدد الأطفال المتقزمين^(٨). وقد أنشأ قرابة ٥٠ بلدا عضوا في حركة تعزيز التغذية منتدى فاعلا لأصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني. وفي ٣٥ بلدا، أي بزيادة تسعة بلدان عن الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، تعمل هذه المنتديات على الصعيد دون الوطني، وتدعم الإجراءات المحلية والتنفيذ في مختلف المجالات ومنها تمكين المرأة والزراعة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع والصحة والحماية الاجتماعية والإنماء الوطني. وقد ضمن مجموعته ١٦ بلدا من حركة تعزيز التغذية موضوعي زيادة الوزن والسمنة في سياساتها الوطنية واستراتيجياتها، مما يدل على تفاقم مشكلة السمنة في البلدان النامية أيضا.

٣٤ - وقد أعلنت الجمعية العامة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ عن عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)، بناء على التوصية الواردة في إعلان روما بشأن التغذية المعتمد في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويشير تقرير الأمين العام عن تنفيذ أنشطة العقد (A/72/829) إلى أن برنامج عمل العقد الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من خلال عملية شاملة وتعاونية، تمشيا مع التوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧٠، يركز على ستة مجالات عمل شاملة ومتراصة مستمدة من إطار العمل، الذي اعتمد أيضا في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. ويعرض التقرير أيضا الالتزامات التي قدمتها الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في سياق العقد. وفي القرار ٣٠٦/٧٢، أقرت الجمعية العامة بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات وبمساهمات جميع أصحاب المصلحة المعنيين في دفع عجلة تنفيذ أهداف العقد ودعت

(٨) أقرت المجموعة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي التي وضعت التقديرات عن سوء التغذية بالتقدم المحرز الذي بلغت عنه حركة تعزيز التغذية.

الحكومات وأصحاب المصلحة إلى تقديم التزامات طموحة بهدف تكثيف الجهود وتوسيع نطاق الأنشطة في إطار برنامج العمل للعقد.

٣٥ - واستنادا إلى الإنجازات الناجحة للسنة الدولية للزراعة الأسرية، (٢٠١٤)، أعلنت الجمعية العامة، في دورتها الثانية والسبعين، عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٥) في قرارها ٢٣٩/٧٢، ليكون إطارا للبلدان لوضع السياسات العامة والقيام بالاستثمارات لدعم الزراعة الأسرية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل وضع خطة عمل للعقد من خلال عملية شاملة ومستمرة وتعاونية، تركز على المبادرات المستقلة للحكومات وشركائها العديدين وتربط هذه المبادرات. ويجري تحديد أوجه التآزر المحتملة مع عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥) وكذلك مع سائر العمليات والصكوك الدولية الجارية ذات الصلة.

٣٦ - وأطلقت منظمة الأغذية والزراعة الإطار العالمي للعمل من أجل مواجهة ندرة المياه في الزراعة خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود في مراكش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كدعوة إلى تضافر الجهود في مواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ، والموارد المائية السريعة التأثر به التي تشكل الزراعة أكبر مستخدم لها، وتزايد سكان العالم الذين يتعين إطعامهم. ويعزز الإطار العالمي التعاون بين الشركاء في سبيل وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج تستهدف تعزيز السعة الحقلية لتكثيف الزراعة مع ندرة المياه باستخدام نهج محددة السياق وعمليات مصممة خصيصا لمراعاة ظروف واحتياجات بعينها دعما للمشاريع التحويلية.

٣٧ - ولكن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق بدون تربة سليمة قادرة على تقديم خدمات النظم البيئية بشكل واف. وقد أنشئت الشراكة العالمية من أجل التربة بصفتها آلية لإقامة شراكات قوية لتبادل الآراء وتعزيز التعاون وتآزر الجهود بين جميع أصحاب المصلحة، من مستخدمي الأراضي إلى واضعي السياسات. وقد أنشأت الشراكة العالمية تسع شراكات إقليمية ودون إقليمية من أجل التربة وأسهمت في نجاح مبادرات دولية تستهدف إذكاء الوعي، مثل يوم التربة العالمي والسنة الدولية للتربة. وأقيمت عدّة شبكات دولية وعالمية، من قبيل النظام العالمي للمعلومات المتعلقة بالتربة، والشبكة الدولية لمؤسسات المعلومات المتعلقة بالتربة، والشبكة الدولية للتربة السوداء والشبكة العالمية لمختبرات التربة. وإضافة إلى ذلك، عُقدت ندوات سنوية بشأن أهم الأخطار التي تهدد التربة بهدف جمع أحدث المعلومات وإيجاد حلول للحد من الآثار السلبية على التربة واستصلاح التربة المتدهورة.

٣٨ - لقد أحرز البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا منذ عام ٢٠١٧ تقدما في مجال الزراعة الذكية مناخيا والتقييمات المتعلقة بأفضل السبل للتخفيف من آثار تغير المناخ، وبفضل الأدوات والمبادئ التوجيهية الواردة في جدول الأعمال المدرج في الوثيقة المعنونة "Sustaining the CAADP Momentum to Spur Agriculture Transformation" (زخم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لتحفيز التحوّل الزراعي)^(٩) التي تقدّم الإرشاد بشأن تحديد مجموعة من الإجراءات المناسبة للسياسات الاقتصادية لدعم تنفيذ الاستراتيجية وخريطة طريق بغية تحقيق رؤية ٢٠٢٥ فيما يخص البرنامج. ومن هذا المنطلق، شرع

(٩) Midrand, South Africa, African Union Commission, NEPAD Agency and Comprehensive Africa Agriculture

.Development Programme, September 2016

البرنامج في تنظيم برنامج منتدى الشراكة الرابع عشر في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الذي جمع بين أصحاب المصلحة في الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا وسعى إلى توحيد أدوات ونهج التنفيذ بما يتماشى مع تحقيق القيمة المضافة لإعلان مالابو بشأن تسريع النمو والتحول في المجال الزراعي لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش الصادر عن الاتحاد الأفريقي، مع التركيز على آليات المساءلة المتبادلة والبرامج^(١٠).

٣٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وخلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، أُطلق أول سجل أداء للتحوّل الزراعي الأفريقي - وهو استعراض يجري كل سنتين بهدف المساهمة في تعزيز المساءلة المتبادلة بين الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة فيما يتعلّق بتحقيق النتائج المتصلة بالأهداف والغايات الاستراتيجية، بما في ذلك القضاء على الجوع وسوء التغذية، والحد من الفقر من خلال التنمية الشاملة، وتعزيز التجارة وبناء القدرة على الصمود. ويتمثل أحد العناصر المهمة في هذا الجهد في الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لتحديث خططها الاستثمارية الزراعية الوطنية، بما في ذلك تعميم التغذية، وإلى مصرف التنمية الأفريقي لتطوير سجل لأداء التغذية كجزء من مبادرة القادة الأفارقة للتغذية.

٤٠ - ومنذ ٢٠١٥ يشجع تنفيذ خطة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع لعام ٢٠٢٥، اتباع سياسات عامة شاملة للحد من الفقر وتحسين الظروف الريفية وتكييف الزراعة مع تغير المناخ، والحد من هدر الأغذية، ومواجهة مخاطر الكوارث. وبالمثل، أدى إدماج ١٩ جبهة برلمانية لمكافحة الجوع إلى حشد تأييد أكثر من ٤٠٠ برلماني من ميول سياسية مختلفة لضمان الحصول على الغذاء بوصفه حق أساسي. تهدف مبادرة "المناطق المائة الخالية من الجوع والفقر والضعف البيئي" إلى ضمان انتشال ٤٠ مليون مواطن آخر من مواطني المناطق الشديدة الضعف من براثن الجوع وتعزيز وصولهم إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية وضمان عيشهم في بيئات أكثر أماناً واستقراراً. ووضعت استراتيجية إقليمية لإدارة مخاطر الكوارث في القطاع الزراعي، بقيادة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضاً، تمشياً مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. وتركز الاستراتيجية على تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الظواهر الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ، مع زيادة الأمن الغذائي. ويتمشى البرنامج مع أهداف التنمية المستدامة ويقومان على أساس الاعتراف بالروابط المعقدة بين الأمن الغذائي والفقر وتغير المناخ.

خامساً - تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة: وسائل التنفيذ

٤١ - إن الاستثمارات في الزراعة، على النحو المحدد في كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، ضرورية للمساعدة في تحسين إنتاجية القطاع. وتكتسي النفقات الحكومية، على وجه الخصوص، أهمية كبرى في معالجة عجز الأسواق وتحسين الإنصاف وزيادة القدرة الإنتاجية. بيد أن القطاع الزراعي ما زال يواجه تحديات متنامية مقارنة بسائر القطاعات من حيث حصته من الإنفاق الحكومي ومساهمته في الناتج الاقتصادي الإجمالي. وقد انخفض مؤشر التوجه الزراعي، الذي يقيس مساهمة الحكومة المركزية في القطاع الزراعي مقارنة بمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة تتراوح بين ٠,٣٨ في عام ٢٠٠١ و ٠,٢٣ في عام ٢٠١٦، مما يدل على تنامي هذه الفجوة. وبالنسبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، سُجل

(١٠) مفوضية الاتحاد الأفريقي، منتدى الشراكة الرابع عشر للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، المعقود في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. متاح على الرابط التالي: <https://au.int/en/newsevents/20180425/14th-comprehensive-africa-agriculture-development-programme-partnership-platform>.

أعلى مؤشر للتوجه الزراعي في شرق وجنوب شرق آسيا (٤٣، ٠) وسُجل أدناه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٥، ٠).

٤٢ - وفي عام ٢٠١٦، تلقت الزراعة، بما في ذلك مصائد الأسماك والمنتجات الحرجية، نحو ٢,٤ في المائة من إجمالي الائتمان الذي صرفته المصارف التجارية العاملة عالمياً. وبالنظر إلى كون القطاع الزراعي ساهم بنحو ٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فالمنتجون الزراعيون قد تلقوا، على ما يبدو، حصة أقل نسبياً من مجموع التدفقات الائتمانية إلى الاقتصاد. ويكتسي الحصول على الائتمان الرسمي أهمية حاسمة للمزارعين لاقتناء عوامل الإنتاج الزراعية مثل البذور والأسمدة ومواد حماية النباتات والأعلاف الحيوانية. أما عدم تيسر الحصول على ائتمان معقول فهو يطرح مشكلة كبرى للمزارعين الذين يواجهون فارقاً زمنياً بين الإنفاق على زراعة المحاصيل و/أو تربية الماشية وتحقيق الإيرادات من بيع منتجاتهم في موسم الحصاد.

٤٣ - وفيما يتعلق بالمعونة الأجنبية، قدّمت الجهات المانحة للبلدان النامية ١٢,٥ مليار دولار، للزراعة والغابات وصيد الأسماك. ولا يمثل هذا المبلغ سوى ٦ في المائة من إجمالي المعونة التي تخصصها الجهات المانحة للقطاع، وهو انخفاض مقارنة بنسبة كانت تناهز ٢٠ في المائة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

٤٤ - ويمكن لتقلب أسعار المواد الغذائية أن يؤثر تأثيراً سلبياً على الأمن الغذائي. ففي عام ٢٠١٦، سجل ٢٦ بلداً مستويات مرتفعة أو متوسطة الارتفاع من أسعار المواد الغذائية العامة. وفي حين أن أسعار منتجات الحبوب (الذرة الصفراء والقمح والأرز والذرة الرفيعة/الدخن) كانت مرتفعة أو مرتفعة إلى حد ما في ٢١ بلداً، سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر عدد من البلدان التي ارتفعت فيها مستويات أسعار المواد الغذائية وأسعار الحبوب على حد سواء. وقد أسهم تدني الإنتاج المحلي، من جراء الجفاف وانخفاض قيمة العملة والنزاعات، في ارتفاع الأسعار.

الاستثمار

٤٥ - سيتطلب القضاء على الجوع زيادة كبيرة في الاستثمار الزراعي، والأهم من ذلك أنه سيستوجب تحسين جودة الاستثمار بحيث يفيد الفئات التي هي في أمس الحاجة إليه. وتقر اللجنة المعنية بمبادئ الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ومنظومات الأغذية بأن نقطة البداية لتحديد السبل الكفيلة بجعل الاستثمار المسؤول في الزراعة ومنظومات الأغذية يساهم في الأمن الغذائي والتغذية إنما هي الاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها. وتنطبق مجموعة المبادئ العشرة على الاستثمار الزراعي بكل أنواعه وأحجامه، بما في ذلك في مصائد الأسماك والغابات والثروة الحيوانية؛ وهي موجهة إلى جميع أصحاب المصلحة وتسري على جميع مراحل سلسلة القيمة؛ وهي قابلة للتطبيق عالمياً وتتضمن إجراءات لمعالجة مجموعة من القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

٤٦ - ويتيح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بوصفه وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية، تمويلاً يتخذ في أغلبه شكل قروض بشروط ميسرة جداً، وذلك بغية تحسين سبل العيش لسكان الأرياف في البلدان النامية من أجل رفع الإنتاج الزراعي والإنتاجية وزيادة تيسير وصول صغار المزارعين إلى الأسواق وحصولهم على الخدمات. ويؤكد الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ رؤية التحول الريفي الشامل للجميع، باعتبارها جانباً أساسياً في التنمية المستدامة وأساس عمل المنظمة. ويحدد

الإطار ثلاثة أهداف استراتيجية لتوجيه عمل الصندوق على مدى العقد القادم، وهي: زيادة القدرة الإنتاجية للفقراء من سكان الأرياف؛ وزيادة الفوائد التي يجنونها من المشاركة في السوق؛ وتعزيز الاستدامة البيئية لأنشطتهم الاقتصادية وقدرتها على التأقلم مع آثار تغير المناخ. ويوصل برنامج مساعدة صغار المزارعين على التكيف مع آثار تغير المناخ التابع للصندوق تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، لبناء قدرتهم على تحمل الصدمات المناخية واستيعابها والتعافي منها. ويستثمر البرنامج في عدد من المجالات الحاسمة لبناء القدرة على الصمود، بما يشمل التحليل المنهجي للمخاطر المناخية وقابلية التضرر من الكوارث.

التجارة

٤٧ - تظل الزراعة القطاع المهيمن من حيث الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والعمالة في العديد من البلدان النامية. ويمكن للتجارة الزراعية أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطرق عديدة. وقد أكد العديد من الدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة أن التجارة المفتوحة وغير المشوهة عنصر رئيسي في استراتيجيات الأمن الغذائي، مما يسهل الوصول السريع والموثوق إلى الأغذية المنتجة في الخارج. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد الحد من تشوهات التجارة، من قبيل الإعانات المالية المقدمة للقطاع الزراعي، في ضمان تكيف المزارعين مع متطلبات الأسواق المحلية والعالمية. ومن خلال الجهود الرامية إلى تعزيز الاندماج في الأسواق، بوسائل تشمل الحد من السياسات المشوهة للتجارة، يتسنى للفقراء من المزارعين أن يشاركوا بفعالية أكبر في سلاسل القيمة العالمية وأن يستفيدوا من تحسين إيراداتهم، ويتسنى للمستهلكين، في الوقت ذاته، أن يستفيدوا من فرص الحصول على أطعمة مغذية بأسعار ميسورة. وقد أُحرز تقدم في خفض الإعانات المالية الذي تشهده الأسواق الزراعية العالمية، مع خفض ما يقدم منها للصادرات الزراعية بأكثر من النصف في غضون خمس سنوات، حيث انتقلت تلك الإعانات من ٤٩١ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى أقل من ٢٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥.

٤٨ - فلا مناص إذن من إيجاد نظام تجاري مفتوح قائم على القواعد لكي يحقق تحسين الأمن الغذائي. والضوابط المدرجة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية جزء لا يتجزأ من النظام القائم على القواعد. وقد بدأ الاتفاق بشأن الزراعة^(١١) عملية الإصلاح المتعدد الأطراف للتجارة في المنتجات الزراعية بغية إنشاء نظام تجاري زراعي منصف وموجه نحو السوق. وظل هذا الاتفاق القوة المحركة لإصلاحات السياسات العامة المحلية التي بدأها أعضاء منظمة التجارة العالمية سعياً منهم إلى تحقيق هذا الهدف الطويل الأجل. ويتضمن الاتفاق أحكاماً تسعى إلى إيجاد أرضية متكافئة للتجارة في المنتجات الزراعية مع ضمان أن تبقى للحكومات خيارات سياسية لدعم قطاعها الزراعية. وهو يشتمل على قواعد بشأن الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي والمنافسة في التصدير، وعلى ضوابط التصدير. وقد ساعد تنفيذه في المساهمة في إيجاد بيئة إنتاج واستثمار تتسم بالشفافية ولا تشوه التجارة، وهي عنصر أساسي في الأمن الغذائي.

٤٩ - وقد ساهم الاتفاق في تحسين القدرة على التوقع والشفافية في النظام العالمي للتجارة الزراعية، ولكن أعضاء منظمة التجارة العالمية يتوخون زيادة تعزيز الإطار القانوني الناتج عن عملية الإصلاح المنصوص عليها في الاتفاق، وذلك من خلال المفاوضات الزراعية الجارية. وينبغي للمفاوضات الناجحة

(١١) متاح على الرابط التالي: www.wto.org/English/docs_e/legal_e/14-ag_01_e.htm.

أن تيسر، بفضل تخفيض الحواجز التجارية، بما فيها الإعانات المشوهة للتجارة، تهيئة بيئة عالمية أكثر ملاءمة للأمن الغذائي والزراعة المستدامة، بما يجعل الإمدادات الغذائية أوفر كمًا وأيسر تكلفة.

٥٠ - ويتضمن الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة غاية تتعلق صراحة بإلغاء الإعانات المالية للصادرات الزراعية. ويبحث الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة البلدان على أن تمنع القيود المفروضة على التجارة وتصحح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية. وفي المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في زيوري في عام ٢٠١٥، أنجز أعضاء منظمة التجارة العالمية جزءا رئيسيا من هذا الهدف باعتمادهم القرار الوزاري بشأن المنافسة في التصدير^(١٢). ويلغي القرار إعانات التصدير الزراعية ويضع قواعد جديدة لائتمانات التصدير والمعونة الغذائية الدولية والهيئات التجارية الحكومية المصدرة. وبضمان عدم تمكن البلدان من اللجوء إلى إعانات التصدير المشوهة للتجارة والتدابير ذات الأثر المماثل، سيساعد القرار على إيجاد أرضية متكافئة في المجال الزراعي، وهو ما يعين المزارعين في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

٥١ - وقد سجلت نفقات إعانات التصدير اتجاهها تنازليا خلال الخمسة عشر عاما الماضية، لتصل إلى مستويات منخفضة قياسية بلغت أقل من ٢٠٠ مليون دولار سنويا. وبفضل القرار الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بشأن المنافسة في التصدير، سيتم تدريجيا التخلص من إعانات التصدير المتبقية ولن تعود إلى الظهور في المستقبل.

٥٢ - ويتضمن القرار الوزاري بشأن التدابير المتصلة بما يمكن أن يترتب على برنامج الإصلاح من آثار سلبية بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية^(١٣) آليات مختلفة للتعاون الدولي والتنسيق تسعى إلى تحقيق أمور منها تعزيز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان الأقل نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٥٣ - في سياق مواجهة الجوع المتغير السمات، يكون تحقيق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسيلة فعالة للنهوض بالتقدم الذي تقوده البلدان نحو تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة. والتعاون بين بلدان الجنوب أمر بالغ الأهمية للوصول إلى حشد الخبرات والتكنولوجيات والموارد المالية الموجودة بالفعل في البلدان النامية. وابتغاء الوصول إلى المتضررين المتبقين من الحرمان الغذائي المزمع في جميع أنحاء العالم، وعددهم ٨١٥ مليون شخص، لا غنى عن المعرفة والابتكارات الواردة من بلدان الجنوب.

٥٤ - ومن الضروري تقوية الشراكات لزيادة التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة. ويبرز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفه أمرا ذا أهمية خاصة لتشارك الابتكارات والمعارف من أجل تكييف وتوسيع نطاق الحلول المستدامة للمشاكل التي يواجهها سكان الأرياف في شتى السياقات في جميع أنحاء العالم. وقد أنشأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤخرا برنامج

(١٢) متاح على الرابط التالي: www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc10_e/1980_e.htm. WT/L/980.

(١٣) متاح على الرابط التالي: www.wto.org/english/docs_e/legal_e/35-dag_e.htm.

مساعدة مالية لتتقدم تسهيلات قيمتها ١٠ ملايين دولار للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأطلق بوابة للحلول المتعلقة بالأرياف لتوثيق التجارب الناجحة وتقاسمها وتكييفها بغية تحسين الأمن الغذائي والإنتاجية ومداحيل سكان الأرياف^(١٤).

٥٥ - وقد أُحرز تقدم كبير في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وفي حين تحتاج البلدان إلى إيجاد طرق جديدة للربط بين التنمية والعمل الإنساني والسلام في سياقاتها الفردية، يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسيلة فعالة لدعم البلدان في تلبية ليس فقط احتياجاتها الإنمائية الطويلة الأجل، وإنما أيضا احتياجاتها الإنسانية. ولدى المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، على سبيل المثال، فرص كبرى للتركيز بشكل أقوى على التوسط في إيجاد فرص التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات مثل التغذية والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان والتأهب للطوارئ والتصدي لها وتحليل الأمن الغذائي وربط صغار المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق.

٥٦ - وقد قام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إطار شراكة الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، مدفوعين بارتفاع الطلب القطري، بتعزيز نهجها الفردية والمشتركة في التوسط لتحقيق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع الحكومات من أجل إحراز تقدم في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة. وتشارك ٧٤ في المائة من المكاتب القطرية لبرنامج الأغذية العالمي، مدفوعة بارتفاع الطلب القطري، مشاركة فعالة في دعم الحكومات المضيفة في الاستفادة من فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مسترشدة في ذلك بسياسة البرنامج لعام ٢٠١٥ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهي زيادة كبيرة مقارنة بنسبة ٤٨ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٤. ودعمًا لهذه الجهود، عقد المؤتمر الدولي الأول المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن موضوع "الاستفادة من مبتكرات جنوب الكرة الأرضية في دعم التحول في الأرياف"، وذلك في برازيليا يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

٥٧ - من المعترف به على نطاق واسع أن التحويلات النقدية هي من أهم مجالات الابتكار في مجال المساعدة الإنسانية، وثمة إمكانات هائلة لتلبية المزيد من الاحتياجات ولزيادة الكفاءة والفعالية. بيد أن الابتكار يتطلب رغبة من الوكالات المنفذة والجهات المانحة في المخاطرة (مع ما يصاحب ذلك من إمكانية الفشل). ولقد ظل الابتكار والتقدم التكنولوجي عنصران أساسيان في تطور البرامج القائمة على النقد، مثل التوسع السريع في نطاق الخدمات النقدية المتنقلة، واستخدام المعلومات البيومترية، والمحاولات التي تتم في الآونة الأخيرة للاستفادة من تقنية سلسلة السجلات المغلقة والهويات الرقمية. وخلال السنوات المقبلة ستكون هناك حاجة إلى زيادة التركيز على تعزيز القدرة التنظيمية من حيث الهياكل والنظم والسياسات والإجراءات؛ وعلى تعزيز قدرات الموارد البشرية؛ وبناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية؛ وتطوير الأدوات المشتركة والمعايير؛ وتحسين جودة برامج التحويلات النقدية؛ وتعزيز وتنسيق التحويلات النقدية.

(١٤) متاحة على الرابط التالي: <https://ruralsolutionsportal.org/>.

٥٨ - ويشير الاستغلال الزراعي المحكم (المعروف أيضا باسم الزراعة المحكمة، أو علم الزراعة المحكمة، أو الزراعة الخاصة بالتربة أو الموقع) إلى الجهود المبذولة لتحسين ممارسات الزراعة (وتربية الأحياء المائية وصيد الأسماك وإدارة الغابات) باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات الذكية، بما في ذلك أجهزة الاستشعار عن بعد، والطائرات الصغيرة الموجهة عن بعد ذات الأجهزة البصرية المتطورة، والأجهزة والمعدات المزودة بتطبيقات مثل المؤشر الموحد لتباين الغطاء النباتي، المربوطة بواسطة إنترنت الأشياء (بما في ذلك التربة والنباتات والحيوانات، كـ "إنترنت الأبقار" مثلا) والمسترشدة بنظم الإحالة إلى الإحداثيات الجغرافية من قبيل النظام العالمي لتحديد المواقع وأنظمة المعلومات الجغرافية القائمة على السواتل.

٥٩ - وفي حين أن المكونات المرئية للزراعة المحكمة - الجرارات الموجهة بالسواتل والطائرات الصغيرة الموجهة عن بعد وأجهزة الاستشعار المتطورة بشكل متزايد - قد اجتذبت أكبر قدر من اهتمام الصحافة، فإن التقنية الأساسية والأكثر تأثيرا التي تقوم عليها الزراعة المحكمة هي الدراسة التحليلية للبيانات، التي تسنت بإتاحة قوة حاسوبية أرخص وأكثر قابلية للنقل وأكثر قوة من أي وقت مضى، يعززها التعلم الخوارزمي ومحركات الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق.

٦٠ - وقد ظهرت الزراعة المحكمة لأول مرة بوصفها ابتكارا يلائم بشكل خاص تحسين كفاءة الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج المتعلقة بزراعة المحاصيل الواحدة، الواسعة النطاق وذات الإنتاجية العالية والموحدة وراثيا، والمحسن توقيتها وتوجيهها، بما يقلل من استخدام المياه والأسمدة الكيميائية والأسمدة الاصطناعية ومبيدات الآفات، والمحسن كذلك استدامتها وربحياتها الزراعية على حد سواء. وبالنظر إلى هذا التمثيل الأولي، يبدو أن الزراعة المحكمة ليست ذات أهمية تذكر لاحتياجات المزارعين الأسريين الذين يعملون في قطع أرضية صغيرة برأس مال صغير أو بعوامل إنتاج قليلة جدا. ومع ذلك، فإن الزراعة المحكمة، إذا أتاحت للمزارعين الأسريين، قد تزيد قدرتهم على تحسين مخرجاتهم الزراعية (والحصول على البيانات والمعلومات في الوقت المناسب)، وتعميم ورصد المزيد من الممارسات الزراعية الإيكولوجية، ودعم التحول الزراعي المستدام والشامل للجميع.

٦١ - وقد انخفضت تكاليف الوصول إلى التكنولوجيات والنظم التي تستند إلى البرامج المكونة بشكل كبير، وتتوافر أنظمة فعالة في نسخ تستقى من مصادر مفتوحة يمكن تكييفها لتوائم الاحتياجات المحلية. ويمكن توطئ واجهات الاستخدام، كما يمكن ضمان ملكية المزارعين للبيانات. وسيطلب تطوير إمكانات التحليل الحاسوبي لبيانات الزراعة المحكمة أن ينخرط المزارعون أنفسهم في طرائق جديدة. أما الخطوة التالية في الزراعة المحكمة فهي تحسين ممارسات إدارة المزارع بما يتجاوز عتبات الكفاءة الحالية من خلال تمكين الحواسيب من جمع البيانات الكافية مع مرور الوقت بما يسمح للذكاء الاصطناعي بتحديد الظروف البيئية المحتملة السائدة في أي لحظة معينة وإجراء توقعات دقيقة ومساعدة المزارعين على التكيف بفعالية مع المجموعة الكاملة من تلك الظروف، إنجازا لهدفهم المنشود، ألا وهو تحقيق محصول أفضل.

٦٢ - وتكمن الصعوبة في أن النهج القائم على البيانات لا يمكن وحده من مواجهة التقلبات الهائلة والتغيير المستمر في ظروف المزارع. فالانتشار الهائل لمصادر البيانات وتدققها له مشكلاته الخاصة: ذلك أن الكم الهائل من البيانات المجمعة من أجهزة الاستشعار عن بعد يتغير بسرعة بأبعاد متعددة طوال الموسم؛ ونتيجة لذلك، فهو غير ثابت وغير منظم ومغاير وشديد الحساسية بالنسبة للمنطقة المعنية والتربة

والطقس والآفات، وما هذا إلا بعض من عوامل كثيرة لا يمكن التحكم فيها^(١٥). وثمة نظريات أنظمة تستخدم النماذج العامة للتمثيل الضوئي ونمو المحاصيل يتيحها البحث ويمكن استخدامها لإنشاء خوارزميات أكثر قوة لمعالجة البيانات. ومع ذلك، لتحقيق الفعالية الحقة بطرق تزيد القدرة على الصمود وتحقق الجيل القادم من المحاصيل والاستدامة والإيرادات (الربحية)، سيحتاج الباحثون إلى التعاون مباشرة مع المزارعين للعمل سوية على تكييف الأنظمة، من أجل تحسين مراعاة الخصائص الإيكولوجية المحلية.

٦٣ - وقد يكون تطوير حزم مناسبة من البرمجيات والمعدات لتسهيل التنفيذ واستدامة التعلم بمساعدة الآلة لإنشاء الزراعة الإيكولوجية، نظريةً علميةً وتطبيقاً، أمراً بالغ الأهمية النسبية لتبني تلك الزراعة على نطاق أوسع على مستوى الإنتاج. وفي الوقت نفسه، فإن المدافعين البارزين عن نهج الزراعة الإيكولوجية يعترفون على نحو متزايد بأن التركيز على مستوى المزرعة فحسب لا يؤدي إلا إلى تقويض الفعالية الإجمالية للنهج. ولكي تحدث مبادئ الزراعة الإيكولوجية ونهجها تحولاً حقيقياً، من المهم جداً أن تعمل على مستويات النظم الإقليمية بل وحتى على مستوى المنظومات الغذائية^(١٦).

٦٤ - ولأغراض السياسة العامة، يمكن أن يتيح جمع وتحليل بيانات الزراعة المحكّمة قاعدة الأدلة اللازمة لتوجيه الدعم الحكومي. ويمكن استقاء البيانات من مزارع متعددة على المستوى الإقليمي وفي مناطق متعددة من خلال الشبكات الحاسوبية. وقد يتيح هذا النوع من التعاون بمساعدة الحاسوب بيانات عالية الدقة يمكن استخدامها لتعزيز التنسيق والتخطيط لأغراض الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتحسين البحوث والتعلم وتبادل المعارف. ويمكن لهذه الثورة الرقمية أيضاً أن تساعد في تأكيد ممارسات الاستدامة الجيدة والتصديق عليها.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٥ - في ظلّ الاتجاهات الحالية، لن يتسنى القضاء على الجوع بحلول ٢٠٣٠. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة الزخم وتسريع الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وتوفير التغذية الجيدة وضمن الزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية المستدامة.

٦٦ - ومع تزايد عدد البلدان التي تواجه أزمات طويلة الأمد، هناك حاجة ملحة أيضاً إلى توسيع نطاق التعاون بشأن القدرة على الصمود في جميع جوانب العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وذلك من أجل القيام في الوقت عينه بتلبية الاحتياجات الفورية في الأزمات ومعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي بإقامة شراكات أقوى في شكل تقييمات مشتركة وتخطيط مشترك وبرمجة مشتركة ومبادرات أفضل لمشاركة البيانات. ويمكن للأدوات المبتكرة المصممة للتصدي لحالات الطوارئ، التي تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيانات أنظمة تحديد المواقع العالمية، أن تعزز قدرة

(١٥) Naira Hovakimyan, "Digital agriculture needs a broad community of contributors to succeed", AgFunderNews, 31 August 2017.

(١٦) C. Francis and others, "Agroecology: the ecology of food systems", *Journal of Sustainable Agriculture*, Manuel González de Molina, "Agroecology and politics. 'vol. 22, No. 3 (2003; published online 2008) How to get sustainability? About the necessity for a political agroecology", *Agroecology and Sustainable Food Systems*, vol. 37, No. 1 (2013).

المجتمعات على التكيف مع تغيّر المناخ والصدمات الأخرى، وأن تساهم في صحة النظم الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل، التي تشكل أساس الحلول الدائمة لمشكلة الجوع في العالم.

٦٧ - ويضطلع صغار منتجي الأغذية والمزارعون الأسريون وغيرهم من الجهات الفاعلة في الزراعة والمنظومات الغذائية بدور رئيسي في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، ويمتد الأثر الإيجابي لتمكينهم ومشاركتهم في العمليات الوطنية إلى المساواة بين الجنسين، وصحة الأسرة والمجتمع المحلي والتغذية، واستدامة إدارة المياه والطاقة، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، واستدامة المستوطنات البشرية، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وزيادة القدرة على التكيف مع المناخ، والإدارة المستدامة، واستخدام النظم الإيكولوجية الأرضية، والتنوع البيولوجي. ويمكن للتعاون بين أصحاب المصلحة عبر الامتداد الريفي الحضري، فضلا عن اتباع نهج عمرانية للزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية، أن يحقق الأمن الغذائي في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

٦٨ - ولا يمكن بلوغ مجتمع مستدام وشامل للجميع إلا من خلال وضع أطر للسياسات والاستثمار والحوكمة تعتمد مُهَجاً شاملاً تركز على الناس وتستند إلى حقوق الإنسان وتتعدد فيها الجهات صاحبة المصلحة وتُسمع فيها جميع الآراء - بما في ذلك آراء سكان الأرياف والنساء والشباب والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. فهذه الطريقة فقط يمكن معالجة أوجه عدم المساواة العامة، بما في ذلك عدم المساواة في إمكانية الحصول على الطعام المغذي - مثلا بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وبين النساء والرجال وبين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة الأكثر قوة في سلاسل قيمة صناعة الأغذية^(١٧).

٦٩ - ويمكن تنفيذ الإجراءات واتخاذ ترتيبات متسقة ومحددة على جميع المستويات لجعل الإجراءات الوطنية والمحلية فعالة ولتعزيز عمليات التعلم وتحفيز التآزر والتصدي للمقايضات وتنفيذ آليات منع المخاطر. ويؤقّر العمل مع المؤسسات المحلية، مثل جماعات النساء وجماعات مستخدمي المياه، وإيلاء الأولوية للقواعد الشعبية، بل حتى التدخل على مستوى الأسر المعيشية، المجال الأكبر لمعالجة مسألة حقوق الجهات الفاعلة الريفية.

٧٠ - وليس الاستثمار في التغذية عن طريق الزراعة عملا ينم عن حس بالمسؤولية الاجتماعية فحسب، بل يدل أيضا على سلامة السياسات الإنمائية وهو من حسن تدبير الاقتصاد. ويمتد أثره عبر أجيال متتالية، ويمكن الأطفال من بلوغ كامل إمكاناتهم البدنية والذهنية، ليبلغوا سن الرشد أصحاب فيتخلّصوا من براثن الفقر. ومن المهم أن ندرك جميعا أهمية اتباع نهج متعدد القطاعات.

٧١ - إن السياسات التمكينية والاستثمارات الهادفة مطلوبة حتى يتمكن أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة الأخرى عبر سلاسل قيمة صناعة الأغذية من الحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الأسواق والتدريب وأدوات إدارة المخاطر التي هي عائدات قوية على الاستثمارات من حيث التحسينات المحلية في توافر الغذاء وإمكانية الوصول إليه وتناججه على التغذية.

(١٧) انظر: www.ifad.org/web/knowledge/publication/asset/40253342.

٧٢ - ويمكن للأوساط العلمية، بالشراكة مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى، أن تعزز القدرة على جمع البيانات ووفقاً لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك توفير خطوط الأساس الضرورية لتصميم المسارات والحلول المكيفة على مستويات مختلفة وتنفيذها ورصدها.

٧٣ - ويوصى بأن تعمل الحكومات مع الجهات الفاعلة المعنية على القيام بما يلي:

(أ) وضع سياسات وبرامج التنمية الزراعية والريفية في صلب الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي؛

(ب) إيجاد فرص خارج المزارع في مختلف مراحل سلسلة القيمة الزراعية، بما في ذلك لدى جميع الجهات الفاعلة التي تعمل في إطار المنظومات الغذائية المستدامة؛

(ج) توفير السلع والخدمات العامة لتمكين مؤسسات الأعمال التجارية من المشاركة في المنظومة الغذائية؛

(د) ضمان إمكانية استفادة صغار المنتجين من الإمكانيات التي توفرها الزيادة السريعة في الطلب على الأغذية في المناطق الحضرية؛

(هـ) الاستثمار في الزراعة، وبناء قدرة المجتمعات على الصمود، وتعزيز حفظ وإدارة النظم الإيكولوجية الأرضية وتلك المتعلقة بالمياه العذبة من أجل الحد من المعاناة البشرية، وتقليل الاحتياجات الإنسانية وتكاليفها والسماح بتخصيص الموارد المحدودة بشكل أفضل وكفالة الاستفادة من المكاسب الإنمائية تحسباً لوقوع الصدمات؛

(و) الاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة للمنظومات الغذائية من خلال التنمية الصناعية والزراعية التي تركز على توظيف النساء والشباب لتعزيز الإنتاجية والدخل في المزارع الصغيرة، وإيجاد فرص عمل خارج المزارع من خلال تطوير الخدمات الزراعية التمهيديّة والنهائيّة وتطوير سلاسل القيمة للمساعدة في تسريع الحد من الفقر في الأرياف والمساهمة في التصدي للفقر الحضري، وانعدام الأمن الغذائي؛

(ز) دعم التدابير والحوافز المؤسسية والسياساتية اللازمة لحشد الاستثمارات المسؤولة في الزراعة والمنظومات الغذائية؛

(ح) تمكين المزارعين الأسريين من أصحاب الحيازات الصغيرة من فرص الوصول الآمن إلى الأراضي وغيرها من الموارد والخدمات الإنتاجية، بما في ذلك المياه والائتمان؛

(ط) إعطاء الأولوية للتنسيق مع نُهج السياسات الرفيعة المستوى للنهوض بآليات السياسات مثل المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والنماذج الشاملة للشراكات بين القطاعين العام والخاص والمنتجين؛

(ي) مراعاة الاعتبارات التغذوية في تصميم الاستثمارات وتنفيذها في الزراعة والمنظومات الغذائية والتنمية الريفية، الأمر الذي من شأنه أن يحسّن المساهمات الرامية إلى تحسين التغذية.